ECONOMY 12222 10/11/11 9:54 PM Page 1

المال والاقتصاد

بهدف استقطاب استثمارات صناعية وتجارية

الوفد الاقتصادي البحريني في لندن يلتقي مؤسسة «بريتيش إكسبيرتيز»

اجتمع أعضاء الوفد البحريني مع مؤسسة «بريتيش إكسبيرتيز» في إطار الجولة الترويجية المكثفة التي يقوم بها الوفد إلى المملكة المتحدة والتي تشمل مدينة «لندن» و«برمنجهام» و«مانشستر» في الفترة ما بين ١٠ و ١٤ أكتوبر الجاري.

وتعرف أعضاء الوفد إلى التجربة الرائدة لمؤسسة «بريتيش إكسبيرتيز» باعتبارها تشكل حاضنة لمختلف الشركات البريطانية التي توفر الخدمات الاحترافية دولياً سواء من كبرى الشركات الاستشارية وحتى الأفراد المتخصصين، وما تقوم به هذه المؤسسة من دور بارز في تعريف أعضائها إلى شركاء بريطانيين ودوليين رئيسيين إلى جانب توفير المعلومات الراصدة للسوق والتدريب.

كما التقى الوفد السفيرة أليس سمعان سفيرة مملكة البحرين لدى المملكة المتحدة بمقر السفارة حيث تم بحث برنامج الزيارة والمجالات المتعددة لزيادة التعاون والاستثمار المتبادل بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة.

ويضم الوفد كلاً من الدكتور عصام فخرو، والأساتذة عادل الديلمي، وخالد الأمين، وحازم جناحي، وإبراهيم اللنجاوي، وإبراهيم زينل، وخالد الزياني، وسمير ناس، وجواد الحواج، وتوفيق المؤيد، وبادي غالاغر، وسامر الجشي، وعلاء علي، وأنور عبدالرحمن.

وتهدف الزيارة إلى استقطاب استثمارات صناعية وتجارية في القطاعات المستهدفة التي تتميز بها تلك المدن إلى المملكة، وهو ما سيسهم في توفير المزيد من فرص العمل النوعية للبحرينيين بجانب تعظيم الروابط الاقتصادية والتجارية بين البلدين الصديقين.

تجدر الإشارة إلى أن الجولة الترويجية في المملكة المتحدة تركز على قطاعات الخدمات الاحترافية، وتكنولوجيا ومواد الإنشاء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتصنيع العام والمركبات والبلاستيك والكيماويات والألمنيوم وستتضمن لقاءات مع قطاعات الأعمال في المجالات المستهدفة إلى جانب المشاركة في الفعاليات الاقتصادية المختلفة.

يذكر أن المملكة تحتضن ٥٢٠ وكالة بريطانية في مجالات الصيدلة والهندسة والصحافة والأغذية والأزياء والسيارات إلى جانب ٨٨ شركة بريطانية تزاول أعمالها في قطاعات العمليات المصرفية والنفط والتأمين والاستثمار وغيرها من قطاعات تقنية ومجالات أكاديمية، كما تم تأسيس مجلس بحريني بريطاني للأعمال (بي بي بي سي) في ٢٠٠٧ من أبرز أهدافه تسهيل تدفقات التجارة والاستثمار بين البلدين الصديقين وتزويد الشركات البريطانية والبحرينية بمعلومات عن الأسواق والأعمال التجارية وتقديم النصح فيما يتعلق بالتشريعات القانونية والمالية حين متابعة التجارة الثنائية.

جولة لاستيراد التكنولوجيا الإنجليزية لتشغيل مصانع البحرين

في عام ٢٠٠٩، استطاع قطاع التصنيع في بريطانيا أن يوفر ٢,٦ مليون وظيفة للبريطانيين، وبلغ إنتاجه ما يعادل ١٤٠ مليار جنيه استرليني، أي ما يساوي قرابة ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يعتبر هذا أحد أهم القطاعات التي سيتطلع القطاع الخاص في البحرين لسبر تفاصيلها في جولة يقودها مجلس التنمية الاقتصادية إلى بريطانيا خلال الأسبوع الحالي للتعرف إلى تجربة بريطانيا في القطاع الصناعي، ولاستقطاب الاستثمارات البريطانية إلى البحرين لإقامة المشاريع المشتركة من أجل توفير المزيد من الوظائف المجزية للبحرينيين.

وبصفته الجهة المسئولة عن جذب الاستثمارات الأجنبية إلى مملكة البحرين، فإن مجلس التنمية الاقتصادية يسعى من وراء استقطابه لقطاعات اقتصادية محددة إلى المضي قدما في سياسة التنويع الاقتصادي، وعدم الركون إلى الإنتاج النفطي وحده، وكذلك تزويد القطاع الخاص بالفرص والشواغر الوظيفية من خلال جذب شركات ومؤسسات اقتصادية أجنبية، تستوعب الكفاءات البحرينية المؤهلة والمدربة في مجالات واختصاصات التكنولوجيا والتقنية الحديثة.

تأتي هذه الزيارة إلى بريطانيا استكمالا للجهود الترويجية إلى مملكة البحرين في الأسواق العالمية، والتي كانت آخرها في الأسبوع الماضي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وستستمر الزيارة لبريطانيا بمعية غرفة تجارة وصناعة البحرين في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أكتوبر الجاري.

وستشمل الجولة الترويجية للوفد الاقتصادي البحريني الذي يترأسه الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة، الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية، زيارة لكل من لندن، وبرمنجهام، ومانشستر، حيث من المقرر أن يلتقي الوفد هناك عددا من ممثلي قطاعات الأعمال والشركات.

وسوف يستهدف الوفد البحريني في كل مدينة يزورها استقطاب قطاعات اقتصادية تشتهر بها هذه المدن، ففي لندن فإن قطاعات الخدمات الاحترافية، والألمنيوم، وتكنولوجيا الإنشاءات، والتقنية، هي أكثر القطاعات الاقتصادية استهدافا للمباحثات وعقد التحالفات التجارية بين رجال الأعمال في كلا البلدين. أما في برمنجهام، فسيكون التركيز على قطاعات المركبات، والصناعات البلاستيكية والكيميائية. وفي مانشستر تتركز الأنظار لاستقطاب قطاعات التقنية والألمنيوم والصناعات البلاستيكية. وهي جميعها قطاعات تلقى في البحرين البيئة المواتية لتوطين استثماراتها، وخصوصا في ظل توافر البنية التحتية المهيأة، ومدينة سلمان الصناعية، إلى جانب الموقع الجغرافي الذي يجعل من البحرين البوابة المثلى لدخول المستثمر الأجنبي إلى السوق الخليجية.

ومن المؤسسات التي تسعى لتوطيد العلاقات التجارية بين البلدين وإنعاش التحالفات التجارية المشتركة، مجلس الأعمال البريطاني البحريني (BBBC)، حيث يسهم في عقد التحالفات التجارية، وتسهيل دخول الشركات البريطانية إلى البحرين.

وكانت مملكة البحرين قد وقعت مع المملكة المتحدة في مارس ٢٠١٠ اتفاق الازدواج الضريبي لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وإلغاء الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال للشركات العاملة في كلا البلدين، كما تم في سنة ٢٠٠٧ توقيع اتفاق تعاون بين بورصة لندن والبحرين.

وأهم القطاعات التي تستوعب التعاون المشترك بين القطاعين الخاص في كلا البلدين هي الصناعات التحويلية المتوسطة والخفيفة مثل صناعة الألمنيوم، حيث تعد البحرين واحدة من أكبر محطات العالم لصهر الألمنيوم بوجود شركة ألمنيوم البحرين «ألبا»، هذا إلى جانب قطاع صناعات الآلات الكهربية، والسلع الاستهلاكية، والأغذية والمشروبات، وخدمات الاستشارات المالية والتعليم.

الجدير بالذكر أن صادرات البحرين إلى المملكة المتحدة تتمثل في منتجات الألمنيوم والبلاستيك ومعدات البناء، في حين أن واردات البحرين من بريطانيا تتمثل في المركبات والناقلات وأنابيب النفط والغاز، ومعدات الطائرات.

لاكشمانان:

تطوير التمويل العقاري أساس النمو الإسكاني

○ لاكشمانان .

أكد ر.لاكشمنان الرئيس التنفيذي لشركة سكنا للحلول الإسكانية أن صناعة التمويل العقاري نمت بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي في المنطقة مع ظهور التملك الحر. وقد أدى هذا إلى إنشاء العديد من شركات التمويل العقاري المتخصصة وتقديم منتجات التمويل العقاري من قبل البنوك التجارية.

جاء ذلك خلال كلمة ألقاها بعنوان «تطوير متقدم لسوق التمويل العقاري لدفع عجلة النمو» في منتدى سيتي سكيب للتركيز العالمي الذي عقد في دبي، بالإمارات العربية المتحدة.

وأضاف لاكشمنان» قبل التملك الحر كانت المؤسسات المالية الحكومية تقوم بالتمويل العقاري لمواطنيها. في بعض الأسواق مثل الأسواق الإسلامية والتقليدية في البحرين ولإمارات العربية المتحدة عروض المنتجات المالية المتوافرة حاليا متساوية تقريبا توفر مجموعة متنوعة من الخيارات للعملاء. وقد شهدت هذه الصناعة ايضا عددا متزايدا من العملاء غير المسلمين للاستفادة من التمويل العقاري الإسلامي مما يعكس نهجا شاملا للتمويل العقاري الإسلامي».

مع زيادة الضغط على الحكومات لتوفير السكن، فمن الأفضل وضع ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أساس الأولوية، وتطوير المساكن بأسعار معقولة. مع هذا، لا بد من تنظيم السوق العقاري مع الأنظمة السليمة التي تغطي تطوير العقارات والمطورين والمثمنين ووكلاء العقارات. علاوة على ذلك، يجب تطوير أسواق رأس المال لتحسين توافر التمويل الطويل الأجل للمطورين وموفري التمويل العقاري.

واختتم لاكشمانان أن تطوير السوق العقاري ضروري لنمو قطاع الإسكان.

بكلفة تصل إلى أكثر من ٤ ملايين دينار

«تمكين» تدعم ١٢٠٠ من الصيَّادين البحرينيين

أبرمت تمكين اتفاقًا جديدًا مع بنك الإبداع يقضي بمساعدة ٦٠٠ من الصيَّادين البحرينيين، بعد تقديم الدعم لأكثر من ٦٠٠ صيَّاد بحريني آخرين في وقت سابق. ويقضي الاتفاق الجديد بأن تقوم تمكين بتوسيع محفظتها لدى بنك الإبداع بهدف تقديم الدعم لأكبر شريحة ممكنة من الصيَّادين البحرينيين بعدما أظهرت برامج الدعم السابقة قدرتها على إنجاح عدد كبير من المؤسسات والمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة والمُدارة من قِبَل بحرينيين، وجعلها قادرة على دخول سوق العمل وهي تمتلك طاقات تجارية ومهنية متقدمة.

وقد صرح الدكتور أحمد عبدالغني الشيخ، نائب الرئيس لتنمية المؤسسات والثروة البشرية في تمكين على هامش مراسم التوقيع، بأن جميع الصيَّادين البحرينيين ممن تنطبق عليهم الشروط الموضوعة بإمكانهم الآن التقديم رسميا لدى بنك الإبداع للحصول على دعم مكفول من «تمكين» في هذا الصدد، مشيرًا إلى أنه وفقًا لإحصائيات الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئية والحياة الفطرية، فإنه يُوجد أكثر من ١٧٠٠ صيَّاد بحريني مُرخص في المملكة، وأن تمكين تهدف من ذلك إلى تقديم دعمها لأولئك الصيَّادين المسجلين لدى الهيئة، في أحد أكبر برامج الدعم التي تستهدف بشكل مباشر قطاع الصَّيد البحري.

وأضاف الشيخ أن تمكين رَفَعَت موازنة محفظتها بزيادة، قدرها مليونا دينار لتصبح أربعة ملايين دينار، وذلك سعيًا منها لمواكبة متطلبات الدعم المقررة، والتي تستهدف الصيَّادين البحرينيين، مشيرًا إلى أن «تمكين» قدَّمت دعمًا لأكثر من ٦٠٠ صيَّاد بحريني في فترة سابقة، وهو بصدد تقديم مساعدة مماثلة لـ ٦٠٠ آخرين ليصل العدد إلى ١٢٠٠ صيَّاد بعد زيادة محفظتها ببنك الإبداع، مُوضحًا أن ذلك الدعم يأتي جزءًا من استراتيجية تمكين في تقديم الدعم اللازم لأنشطة القطاع الخاص، وبالتحديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع التي تضطلع بإدارتها كوادر عمل بحرينية، وذلك إيمانًا من تمكين بأن ذلك سينعكس مباشرة على القطاع التجاري والصناعي، وعلى مسيرة ومستقبل التنمية الاقتصادية في المملكة.

ومن جانبه صرح الدكتور وحيد عبدالله القاسم الرئيس التنفيذي لبنك الإبداع، بأن البنك يسعد بهذه الثقة من قبل تمكين وذلك بتجديد العقد وزيادة حجم محفظة دعم الصياد البحريني والذي يأتي بعد النجاح الذي حققه البنك في تقديم الدعم للدفعة الأولى من الصيادين، حيث استطاع البنك بفكره التنموي والاجتماعي المخصص لذوي الدخل المحدود من الوصول إلى المستفيدين وتقديم الخدمات لهم على أعلى مستوى من خلال تخصيص موظفين مؤهلين للتواصل مع الصيادين والقيام بالزيارات الميدانية بهدف التعرف على احتياجاتهم وتوفير الدعم المطلوب بأسرع وقت.

وأضاف القاسم، أن البنك حرص خلال المرحلة الأولى على تطوير البرنامج من خلال توصيل ملاحظات الصيادين لتمكين والعمل معهم على وضع البرنامج بالصورة المثلى تحقيقاً لأهدافه الرامية إلى تحسين الوضع المعيشي للصيادين.

والجدير بالذكر أنه يشترط على المتقدمين للحصول على هذا الدعم أن يكون المتقدم بحريني الجنسية وحاصلا على رخصة صيد سارية المفعول وملتزما بسداد رسوم الضمان الاجتماعي.

السعودية تقر مشروع خط سكك حديدية يربط شرق وغرب المملكة

السعودية . رويترز: قال رئيس المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بالسعودية في بيان أمس ان المملكة أقرت مشروع خط سكك حديدية لنقل الركاب والبضائع يربط ميناء جدة في الغرب بميناءي الدمام والجبيل في الشرق.

وارجئ مشروع خط السكك الحديدية عقب الازمة المالية العالمية. ويمر الخط البالغ طوله ٩٥٠ كيلومترا وتقدر كلفته بنحو عشرة مليارات دولار عبر الرياض.

وقال عبدالعزيز الحقيل رئيس عام المؤسسة «سيشكل نقل الحاويات للسوق المحلي وللاسواق الخليجية المجاورة أساس نشاطه... بما يؤدي الى خفض الكلفة المترتبة على نقل المشحونات». وأضاف أنه سينقل الركاب ايضا.

ويربط الخط ميناء جدة على البحر الاحمر بمدينة الرياض ويتم ربطه بشبكة سكك حديدية قائمة بين الرياض والدمام.

وذكر بيان نشرته وكالة الانباء السعودية أن الحكومة أقرت تمويل المشروع من صندوق الاستثمارات العامة وستطلب تقديم العروض الخاصة بالبنية التحتية.

وطرح مشروع الجسر البري في بادئ الامر بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية في عام ٢٠٠٧ لكنه أرجئ لمزيد من الدراسة.

وفي ٢٠٠٧ انضمت اجيليتي الكويتية لكونسورتيوم مع شركتي كيه.بي.ار وجنرال الكتريك الامريكيتين لتقديم عرض للمشروع وقدرت كلفة المشروع حينها بحوالي ستة مليارات دولار.

ومن الشركات الاخرى التي تقدمت بعروض في ٢٠٠٧ ميتسوي اند كو اليابانية وسيمنس الالمانية وسامسونج للهندسة والتشييد.

وخط السكك الحديدية أحد ثلاثة مشروعات رئيسية تعتزم المملكة تنفيذها لتطوير البنية التحتية للنقل. ويجري حاليا مد خط جديد للقطارات فائقة السرعة يربط مكة والمدينة بجدة.

وتدرس المؤسسة العامة للخطوط الحديدية العروض الخاصة بالمرحلة الثانية والاخيرة من خط قطار الحرمين ويشمل مد قضبان حديدية وتركيب انظمة اشارات واتصالات فضلا عن عربات قطارات.

والمشروع الثالث هو خط للسكك الحديدية بطول ٢٤٠٠ كيلومتر يربط بين الشمال والجنوب ليكون الاطول في المملكة ويموله صندوق الاستثمارات العامة.

بومطيع يقدم ورقة عمل في الملتقى الثالث للجودة

قدم الدكتور خالد جاسم بومطيع رئيس جمعية البحرين للجودة، المدير العام لشركة بروأكت، ورقة عمل: (ثقافة التحسين بين الإعلام والتمكين) ضمن فعاليات الملتقى الثالث للجودة الذي أقيم تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وتنظمه الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بالتعاون مع مركز الملك فهد بن عبدالعزيز للجودة بعنوان (نحو خدمات ومنتجات وطنية منافسة عالمياً) بمقر غرفة الشرقية بالمملكة العربية السعودية «الدمام».

وقد شارك في الملتقى نخبة من الخبراء في مجال الجودة من السعودية وعدد من الدول العربية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وغيرها، حيث استضاف أكثر من ٣٠ خبيراً ناقشوا أربعة محاور تهدف إلى تعزيز تطبيقات الجودة في القطاعين الحكومي والخاص، إضافة إلى الاطلاع على التوجهات الحديثة في مجال الجودة الشاملة وتطبيقاتها والتركيز على أفضل الممارسات التطبيقية فيها وترسيخ ثقافة خدمة المستفيد في جميع قطاعات المجتمع بالمملكة العربية السعودية، وتأكيد أهمية المواصفات القياسية والأنظمة العالمية والمحلية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني. تطرق الملتقى كذلك إلى جوائز الجودة والتميز، والاطلاع على التجارب الدولية والعربية في جميع مجالات الجودة. وقد ركز بومطيع في ورقته على أربعة محاور أساسية تسهم في إثراء ما تم تقديمه في الملتقى وتحقيق أهدافه وهي الإعلام والتثقيف، التمكين والتدريب، التنظيم والتطبيق، القياس والتحفيز.

«كايشا بنك» الاسباني يفتتح مكتبه التمثيلي في الإمارات

افتتح «كايشا بنك»، البنك الرائد في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد في اسبانيا وواحد من أكبر بنوك منطقة اليورو من حيث رأس المال السوقي، مكتبه التمثيلي الجديد في دولة الإمارات العربية المتحدة لتقديم خدماته في منطقة الخليج العربي، وذلك في خطوة تعكس ثقة البنك بالإمكانيات الاقتصادية التي تمتاز بها دول مجلس التعاون الخليجي ورغبته في تأسيس علاقات متينة الأسس بين المنطقتين.

وتم افتتاح المكتب الجديد أمس في دبي بحضور خوان ماريا نين، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ«كايشا بنك»، الذي قال: «يعد حضورنا في دولة الإمارات تأكيداً على نيتنا بدعم النمو العالمي لعملائنا، وطموحنا بأن نكون قناةً تتيح للمستثمرين الخليجيين إمكانية مزاولة الأعمال في السوق الاسبانية التي كسبنا فيها ثقة نحو ١٠,٥ ملايين عميل بفضل قوتنا المالية وامتياز خدماتنا».